الأمم المتحدة

A/66/125

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٠١ من القائمة الأولية*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام دورته الخامسة والخمسين في نيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، ودورته السادسة والخمسين في جنيف، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وركز المجلس مداولاته خلال الدورتين على البند الموضوعي التالي من بنود جدول الأعمال: المسائل المثارة في الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة يُعنى بالتركيز بوجه خاص على سير أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وجرى في اجتماع المجلس تبادل متعمق للآراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأوصى المجلس بأن يواصل الأمين العام تشجيع مؤتمر نزع السلاح على التماس جميع الجهود الممكنة لتحقيق انفراج في المأزق المستمر. وقد يودّ الأمين العام أيضا النظر في تشجيع

* A/66/50.

190711 190711 11-40956 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

العمل على إحراز تقدم في وضع برنامج عمل للمؤتمر ييسر العمل المتصل بالمسائل الأساسية الأربع المبينة في المقرر الذي توصل إليه المؤتمر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر CD/1864). وأوصى المجلس بأن يقوم الأمين العام، في حال إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة، بالطلب إلى هذا الفريق أن يضع على وجه السرعة توصيات متعلقة بسبيل تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بوجه عام، ولا سيما المؤتمر. وقد يود الأمين العام أيضاً النظر في الحاجة لإقامة حلقة وصل مؤسسية بين المجلس الاستشاري والفريق الرفيع المستوى المقترح، وذلك بدعوة عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس الحاليين أو السابقين ليكونوا أعضاء في الفريق المقترح. وينبغي النظر مسبقاً في الآثار المالية التي ستترتب على إنشاء مثل هذا الفريق. وأوصى المجلس كذلك بأن يواصل الأمين العام زيادة الوعي العام وتشجيع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على تقديم إسهاماتها بشأن سبل التغلب على الجمود الذي طال أمده في المؤتمر والمضي نحو الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

واعتمد المجلس الاستشاري، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، برنامج وميزانية المعهد لعام ٢٠١١، ووافق على تقرير مديرة المعهد عن أنشطته للفترة من آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١ لتقديمه إلى الجمعية العامة، فضلاً عن برنامج العمل والميزانية المقترحين لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وكرَّر أعضاء المجلس الاستشاري الإعراب عن أهمية توفير التمويل الكافي للمعهد للحفاظ على استمراريته.

أولا – مقدمة

١ – عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته الخامسة والخمسين في نيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، ودورته السادسة والخمسين في جنيف، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وهذا التقرير مقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ سين. وقُدم تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي وافق عليه المجلس الاستشاري بصفته مجلس أمناء المعهد، في وثيقة مستقلة (A/66/123).

٢ – وترأست أولغا بييسير (المكسيك) دورتي المجلس في عام ٢٠١١.

٣ – ويوجز هذا التقرير مداولات المجلس خلال الدورتين والتوصيات المحددة التي أبلغها إلى الأمين العام.

ثانياً – المناقشات الموضوعية والتوصيات

ألف – المسائل المثارة في الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة يُعنى بالتركيز بوجه خاص على سير أعمال مؤتمر نزع السلاح

٤ – ورد في موجز الرئيس عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن الأمين العام سيطلب إلى المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح إجراء استعراض شامل للمسائل المثارة في الاجتماع، بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة يُعنى بالتركيز بوجه خاص على سير أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأن الأمين العام سينظر، بناءً على توصيات المجلس، في اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد. وبناء عليه، طلب الأمين العام إلى المجلس أن ينظر في المسألة بوصفها البند الموضوعي الرئيسي على جدول أعماله لدورتيه في عام ٢٠١١.

٥ – وفي الدورة الخامسة والخمسين، قدَّم أربعة من أعضاء المجلس، هم كارلو تريزا وآدم روتفلد ونوبوياسو آبي وفرانسوا ريفاسو، ورقات أفكار للتأمل بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وفي الاجتماع نفسه، عرض خبير خارجي يُدعى تيم كوغلي، وهو زميل أقدم مقيم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، طرحاً على المجلس. كما قدَّم اثنان من أعضاء المجلس، هما ديوي فورتونا أنور وديزموند بُوين، ورقات أفكار للتأمل في الدورة السادسة والخمسين.

٦ - وشدد المجلس على أن المطلوب هو حل سياسي لكسر الجمود القائم في مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع أنه نُظر إلى انعدام الإرادة السياسية، وليس إلى الصعوبات التقنية التي يجري مصادفتها، على أنه المشكلة الرئيسية التي يواجهها المؤتمر. وذُكر أن ما يبدو مشاكل إجرائية هو في الحقيقة مشاكل سياسية. أما تغيير أسلوب عمل المؤتمر فلم يُنظر إليه باعتباره حلاً نهائياً كفيلاً بجعل المؤتمر هيئة على قدر أكبر من الكفاءة.

٧ - وشدد بعض الأعضاء على أن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة توافقية. وذكر أعضاء عدة أنه سيكون صعباً إحداث تغييرات بشأن قاعدة توافق الآراء، وأن الطريقة الوحيدة لوضع المعاهدات هي عن طريق توافق الآراء. وأشار أعضاء آخرون إلى ضرورة توفر المرونة على صعيد توافق الآراء في حالات محددة. وشُدد أيضاً على ضرورة الحفاظ على المؤتمر بوصفه هيئة، نظراً إلى أنه محفل قيّم تُفصح الدول فيه عن مواقفها. وأُشير أيضاً إلى أنه بالنظر إلى التغييرات الهامة التي طرأت على البيئة الدولية في السنوات الأخيرة، فإنه ينبغي إحداث تغييرات كبيرة داخل المؤتمر بما يعكس على نحو دقيق التحوّل الجاري في توزيع القوى ضمن النظام العالمي.

٨ - وكان هناك اتفاق على أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي من الأولويات، كما أكَّد عدد من الأعضاء أهمية المسائل الأساسية الأخرى، بما في ذلك استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وضمانات الأمن السلبية. وذُكرت كذلك ضرورة إزالة الربط بين التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والمشاكل التقنية الحالية للمؤتمر. وذُكر أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي مسألة متصلة بالأمن الدولي، تختلف تماماً عن بعض المشاكل الإجرائية التي يواجهها المؤتمر.

٩ - وفي حين ذكر بعض أعضاء المجلس ضرورة النظر في سُبُلٍ بديلة للمفاوضات، منها مثلاً الجمعية العامة أو محفل للدول المتفقة في الرأي، علَّق آخرون بالقول إن أي محاولات للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج مؤتمر نزع السلاح ستصادف فرصاً هزيلة للنجاح في حال عدم انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى هذا الجهد.

١٠ - وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة اتخاذ خطوات وسيطة تسبق التفاوض على المعاهدات كوسيلة لكسر الجمود، وكذلك ضرورة إجراء مناقشات بشأن مسائل غير معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، منها على سبيل المثال أمن المعلومات أو استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وذُكر أنه يمكن وضع تصوُّرٍ لهذه الأعمال أو هذه الأنشطة الجزئية، لكن أي جهود لإرساء معايير جزئية ستلقى معارضة شديدة من جانب دول معيَّنة.

١١ - وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن ضرورة زيادة انخراط المجتمع المدني في مسائل نزع السلاح، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في الضغط على مؤتمر نزع السلاح للمضي قدماً بشأن مسائل نزع السلاح النووي.

١٢ - وبرزت أيضاً اختلافات في الآراء لدى بعض الأعضاء بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة وما إذا كان مثل هذا الفريق قادراً على الاضطلاع بدور ذي بال. وشدد الأعضاء على ضرورة مناقشة ولاية واضحة للفريق رفيع المستوى. وأُعرب أيضاً عن آراء مختلفة بشأن حجم وتكوين الفريق. ودعا بعض الأعضاء إلى تشكيل فريق أكبر في حين رأى آخرون أن فريقاً أصغر سيكون أكثر كفاءة. إلا أنه كان هناك توافق في الآراء على ضرورة أن يكون في مثل هذا الفريق تمثيل جغرافي كاف بالإضافة إلى خبرة كافية في المسائل المتصلة بنزع السلاح.

١٣ - وشملت تعليقات أخرى جديرة بالذكر تأكيد أغلب الأعضاء على ضرورة إقامة حلقة وصل مؤسسية بين المجلس الاستشاري والفريق الرفيع المستوى المحتمل إنشاؤه. كما أُدلي بتعليق بشأن أهمية تثقيف المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين في قضايا نزع السلاح المتعددة الأطراف ضمن السياق العام للتثقيف في مجال نزع السلاح، والتي كان المجلس قد أجرى مناقشات متعمقة بشأنها في عام ٢٠١٠.

١٤ - وواصل المجلس في دورته السادسة والخمسين، في جنيف، مداولاته بشأن البند نفسه من جدول الأعمال. وتمكَّن بذلك مرة ثانية من إجراء تبادل متعمق للآراء بشأن الموضوع. وحضر المجلس أيضاً جلسة عامة غير رسمية لمؤتمر نزع السلاح في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٥ - وأعرب أغلب الأعضاء عن خيبتهم المتنامية إزاء استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، المتمثلة في عدم قدرة المؤتمر على المضي قدماً في مناقشاته. ورأى المجلس أن السبب الجذري للركود يمكن أن يُعزى إلى مشاكل سياسية وإجرائية في آن معاً. وذكر بعض الأعضاء أن جوهر المشكلة يكمن في الشواغل الأمنية للدول. وأُشير إلى أساليب العمل الحالية، بما في ذلك ضرورة التوصل إلى توافق للآراء بشأن المسائل الإجرائية، وممارسة الربط بين القضايا، والقيام سنوياً باعتماد برنامج عمل، والوقت المحدود المعطى لكل رئاسة، بوصفها جميعاً أساليب غير مُنتجة. ورأى أحد الأعضاء أنه ينبغي تشجيع المؤتمر على اعتماد برنامج عمل مبسَّط كما جرت العادة في الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي.

١٦ - وأُدلي بتعليق مفاده أن المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح ليس بالشيء الجديد، حيث أُشير إلى أن الأمر قد استغرق سنوات عديدة قبل إمكانية التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتى وإن كان هناك اتفاق بوجه عام على أن المسألة كانت

تحتاج إلى التفاوض بشأنها بأقصى استعجال. و لم تتوفر الإرادة السياسية الكافية للبدء بالمحادثات بشأن المعاهدة إلا بعد أن أصبحت تفجيرات التجارب النووية تحت الأرض بلا طائل عملياً بالنسبة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأشير في إحدى الملاحظات إلى نشوء ظاهرة مماثلة حالياً في المؤتمر، لكن مع مجموعة مختلفة من اللاعبين، وأنه لا يمكن بالتالي إلقاء اللوم فقط على المؤسسة نفسها وأساليب عملها بسبب حالة الجمود القائمة.

١٧ - وأيد بضع من أعضاء المجلس ضرورة اتباع نهج تدريجي باعتباره أجدى الوسائل عملياً لكسر الجمود في المؤتمر. واقترحوا أيضاً إنشاء أفرقة علمية أو تقنية داخل المؤتمر لاستكشاف المسائل المتصلة بالبنود الأربعة الواردة في المقرر المذكور أعلاه للمؤتمر (CD/1864). لكن أحد الأعضاء أعرب عن شكوكه من الفائدة التي يمكن جنيها من أفرقة تقنية كهذه.

١٨ - وذكر بعض الأعضاء أن التجمعات الإقليمية في المؤتمر قد تجاوزها الزمن، لتعيق التعاون عبر الإقليمي وقدرة فرادى الدول الأعضاء على الانفصال سياسياً عن مجموعاتها.

١٩ - وقُدم عدد من الاقتراحات الجديرة بالذكر للمضي قدماً، يدعو أحدها إلى تصور مجموعة من الحلول لتنشيط المؤتمر عن طريق سلسلة مترابطة من الخطوات، بدءاً من ترك المؤتمر ليعمل وفقاً لأجهزته الخاصة في أحد طرفي تلك السلسلة وصولاً إلى تدابير توغليّة في الطرف الآخر.

٢٠ - وفيما يتعلق باعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كتدبير لبناء الثقة، اقترح أحد الأعضاء نهجاً مماثلاً لنهج المحادثات السداسية الأطراف المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية وذلك في حالة منطقة جنوب آسيا، عن طريق محادثات خماسية الأطراف بين الهند وباكستان والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن اهتمام بهذا الاقتراح.

٢١ - وحذَّر العديد من الأعضاء الأمين العام من تشجيع الجهود التي تسعى إلى تحريك المفاوضات خارج آلية نزع السلاح في المنظمة لأن ذلك يتعارض مع مسؤوليته عن تحسين استخدام هيئات الأمم المتحدة. وأُعرب أيضاً عن مخاوف بأنه في حال تعليق المؤتمر، فسيكون من الصعب للغاية إحياؤه من جديد.

٢٢ - وذكر بعض أعضاء المجلس، من جديد، ضرورة انعقاد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح، بينما أكَّد آخرون أن اجتماعاً كهذا يتطلب توافقاً للآراء لكي يتكلل بالنجاح، وأن انعقاده في هذا الوقت لن يكون مثمراً. وأشير أيضاً إلى أن أي محاولات للاستعاضة عن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تقوم بها الجمعية العامة في دورة استثنائية رابعة.

٢٣ - ونظر أعضاء المجلس في فكرة إحداث تغيير في الديناميات القائمة بين مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة عن طريق إيلاء الجمعية العامة إشرافا أكبر على المؤتمر. ونظراً لصعوبات الإصلاح الداخلي، اقترح بعض الأعضاء إحداث التغييرات في المؤتمر من خلال عمليات خارجية ضمن الأمم المتحدة. وأُشير إلى أنه إذا كان بوسع فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة أن يقدم توصيات لتنشيط المؤتمر، فإن الإمكانية الوحيدة لإصلاح المؤتمر يجب أن تأتي من الجمعية العامة.

٢٤ - واقتُرح استخدام الجمعية العامة لإتاحة إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عن طريق عملية موازية. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أنه قد جرى التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جميعها رغم اعتراضات دولة واحدة على الأقل. وذُكر أنه كان يُطلب في الماضي إلى الدول المعترِضة على معاهدات معيَّنة أن تقف جانباً، وأن الشيء ذاته يمكن القيام به مرة أخرى في حال المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع هذا، فإن القيام بذلك يقتضي أولاً استنفاد جميع إمكانيات التفاوض بشأن هذه المعاهدة داخل المؤتمر.

٢٥ - وأكَّد عدد من أعضاء المجلس أيضاً أنه يمكن استخدام مقرر المؤتمر الوارد في الوثيقة CD/1864 كأساس لمفاوضات في المستقبل. كما ذُكر أنه يمكن للجمعية العامة أن تُنشئ هيئة تفاوضية موازية للمؤتمر. لكنه جرى التشديد على أن نجاح مثل هذا الجهد يتطلب التزاماً قوياً بعملية التفاوض من جانب الأمين العام إلى جانب مشاركة الدول المعنية. وأُشير إلى أنه من الأهمية بمكان جس النبض أولاً لمعرفة ما إذا كانت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة مستعدة وقادرة على اعتماد قرار قوي بشأن تنشيط المؤتمر في الدورة المقبلة للجمعية.

٢٦ - وواصل أعضاء المجلس الإعراب عن آراء متباينة بشأن إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة. وفي حين أن إنشاء فريق من هذا القبيل يمكن أن يكون أمراً قيماً، إلا أن من غير اليقين أن تؤدي العملية إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح أو الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح بوجه عام. وذُكر أيضاً خطر تكاثر الهيئات التشاورية والازدواجية المحتملة للعمل.

٢٧ - كما أُعرب عن آراء مختلفة بشأن تشكيل الفريق رفيع المستوى. وأشار أحد الأعضاء إلى أن المجلس الاستشاري نفسه يمكن أن يؤدي دور هذا الفريق، وإلا، فإن بعض أعضائه على الأقل يجب أن يكونوا ضمنه. وأيَّد أعضاء آخرون ضم عضو واحد على الأقل أو أكثر من أعضاء المجلس الحاليين أو السابقين إلى الفريق. ووافق المجلس على أنه ينبغي أن تكون

هناك حلقة وصل بين المجلس الاستشاري وأي فريق رفيع المستوى محتمل إنشاؤه. وفي حين يُنظر إلى المجلس بوصفه مَعيناً للخبرات في مجال نزع السلاح، فإن العديد من الأعضاء أشاروا إلى أهمية وجود فريق بارز للغاية يكون قادراً على توجيه الاهتمام الدولي بشكل أوسع نحو مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح. واقترح أحد الأعضاء أن يقوم الأمين العام بتعيين مبعوث خاص قادر على تقديم حلول عملية أشد وقعاً، والاضطلاع بدور أشد تأثيرا في مجريات الأمور.

٢٨ - وتوسع عضو آخر في المجلس في طرحه قائلا إنه توجد ثلاثة أنواع مختلفة من الأفرقة يمكن النظر فيها: (أ) فريق يتألف من أشخاص مؤهلين لتقديم تقرير شامل عن المسألة؛ (ب) فريق يتألف من وسطاء سياسيين يمكنهم العمل وراء الكواليس لتحقيق قدر أكبر من النتائج؛ (ج) فريق بارز للغاية قادر على توجيه اهتمام عالمي ملموس نحو مسألة تنشيط المؤتمر.

٢٩ - ولاحظ المجلس أن عدداً من الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح تؤيد كذلك إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة. لكن بعض أعضاء المجلس أعربوا عن تحفظات بشأن الفائدة من إنشاء فريق كهذا وشككوا في قدرته على تحقيق أي نتائج إيجابية. ولاحظ المجلس أيضاً أن إنشاء فريق رفيع المستوى يستتبع آثاراً مالية يتعين توضيحها قبل إنشائه. ووافق أغلب الأعضاء على أنه لو رأى الأمين العام أن اتباع هذا النهج سيكون مفيداً، فإن المجلس سيوافقه الرأي وسيؤيد تماماً إنشاء فريق من هذا القبيل.

٣٠ - وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى ضرورة إعادة النظر في عضوية مؤتمر نزع السلاح. وذكَّر عدد من الأعضاء بأهمية استفتاح المؤتمر بالسماح بمشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني، حيث يمكن أن يأتي ذلك بأفكار جديدة وأن يُسهم في الوقت نفسه في التوعية العالمية بهذه المسائل.

باء - التوصيات

٣١ - **اتخذ المجلس التوصيات التالية:**

(أ) ينبغي للأمين العام أن يثابر على تشجيع مؤتمر نزع السلاح على التماس جميع الجهود الممكنة من أجل تحقيق انفراج في المأزق المستمر. وقد يودّ الأمين العام أيضاً أن ينظر في تشجيع العمل على إحراز تقدم في وضع برنامج عمل للمؤتمر، ييسر العمل المتصل بالمسائل الأساسية الأربع، وذلك على أساس توافق الآراء المحقق في الوثيقة CD/1864؛

(ب) في حال إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة، ينبغي للأمين العام أن يطلب إلى الفريق أن يضع، كمهمة عاجلة، توصيات متعلقة بسبل تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بوجه عام، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. ويمكن للأمين العام أن ينظر أيضاً في الحاجة لإقامة صلة مؤسسية بين المجلس الاستشاري والفريق رفيع المستوى المقترح إنشاؤه بدعوة عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس الحاليين أو السابقين ليكونوا جزءاً من الفريق المقترح. وينبغي النظر مسبقاً في الآثار المالية التي ستترتب على إنشاء فريق في هذا القبيل؛

(ج) ينبغي للأمين العام أن يواصل زيادة الوعي العام وتشجيع فصائل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على تقديم إسهاماتها بشأن سبل التغلب على الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح والمضي نحو الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ثالثاً – الاجتماع مع الأمين العام

٣٢ – التقى المجلس بالأمين العام في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١. واغتنم أعضاء المجلس الفرصة لتبادل الآراء مع الأمين العام حول سبل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

رابعاً – طروحات منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية

٣٣ – استمع المجلس، جرياً على عادته، إلى طروحات بشأن المسائل المتعلقة بجدول أعماله، من ممثلين لمنظمات غير حكومية. واستمع المجلس في دورته الخامسة والخمسين إلى إحاطة قدمها روبرت زوبر، مدير منظمة ”العمل العالمي لمنع الحرب“ ومشروع خدمة الأمم المتحدة للسلام في حالات الطوارئ، وإحاطة للسيد ضياء ميان، عالم البحث في البرنامج المعني بالعلوم والأمن العالمي في كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والشؤون الدولية، جامعة برينستون، ونائب الرئيس المشارك للفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية.

خامساً – مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٣٤ – تلقى المجلس الاستشاري في دورته الخامسة والخمسين، بصفته مجلس الأمناء، إحاطة شاملة من مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونائبها عن الأعمال التي اضطلع بها المعهد منذ دورة المجلس السابقة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٠، وعن الأنشطة التي يعتزم الاضطلاع بها لعام ٢٠١١. وأثنى المجلس على المجموعة الواسعة لأنشطة البحث التي أنجزها المعهد رغم الصعوبات المستمرة في جمع التبرعات. كما قدم بعض أعضاء المجلس اقتراحات

بشأن مجالات البحث الممكنة للمعهد في المستقبل. وتكرر الإعراب عن أهمية توفير التمويل الكافي للمعهد لكي يتسنى له الحفاظ على استقلاله.

٣٥ - واعتمد المجلس رسمياً برنامج عمل وميزانية المعهد المقترحين لعام ٢٠١١ (انظر A/65/177)، وكانا قد عُرضا في الدورة الرابعة والخمسين للمجلس في جنيف، في تموز/يوليه ٢٠١٠، آخذاً في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها المستكمل بشأن برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7/Add.7).

٣٦ - وطلب المجلس أيضاً أن يجري، كحد أدنى، مواصلة تقديم الإعانة المالية الحالية للمعهد في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، كرر توصيته الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر A/65/177) ''بزيادة مستوى الإعانة (فضلاً عن تعديلها لتعكس التكاليف) في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بقصد تغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه الأساسيين''. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المجلس حث ''الأمين العام على أن يمارس كل ما في حوزته من نفوذ لتأمين زيادة الإعانة المالية المخصصة للمعهد في الميزانية العادية للأمم المتحدة بما يكفي، على الأقل، للتمويل الكامل لجميع تكاليف ملاك الموظفين الأساسي للمعهد، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتوفير الاستقرار اللازم لتمكين المعهد من صوغ الهيكل وبرنامج العمل اللذين يكافئان رؤيته ورسالته''، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ (A/65/228، الفقرة ٥٢).

٣٧ - وفي دورة المجلس السادسة والخمسين، قدمت مديرة المعهد إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن ما يلي: تقدّم برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١١ منذ الاجتماع السابق للمجلس في شباط/فبراير؛ والأنشطة المخططة لعام ٢٠١٢ وما بعده؛ وبرنامج العمل والميزانية المقترحان للمعهد، بما في ذلك طلب لمواصلة تقديم الإعانة المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وزيادتها إن أمكن. وكانت لجنة فرعية معنية بالمعهد ومؤلفة من خمسة من أعضاء المجلس قد اجتمعت قبل الدورة العادية، في ٢٨ حزيران/يونيه، لاستعراض برنامج المعهد بالتفصيل.

٣٨ - وبعد أن نظر المجلس في مشروع تقرير المديرة عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١ وبرنامج العمل والميزانية المقدرة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وافق على تقديم تقرير المعهد إلى الجمعية العامة، وأوصى كذلك بمواصلة تقديم الإعانة المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٩ - وأثنى أعضاء المجلس على الأعمال وأنشطة البحث التي اضطلع بها المعهد، وأعرب عدد من الأعضاء عن مخاوف جدية بشأن حالة التمويل المقلقة التي يواجهها المعهد بشكل

متزايد. وكرر بعض أعضاء المعهد الإعراب عن أهمية توفير التمويل الكافي الذي يمكّن من استدامة المعهد.

٤٠ - وأحاط المجلس علماً أيضاً بالخطر الكبير الناجم عن خفض تمويل منصب نائب مدير المعهد، مشيراً كذلك إلى أن نائب المدير قد أسهم مساهمة كبيرة في أعمال المعهد. ومن شأن خفض التمويل هذا أن يخلِّف عبئاً ثقيلاً على المؤسسة.

سادساً - الأعمال المقبلة

٤١ - تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن عدد من المسائل الممكن طرحها للمناقشة في دورتي المجلس في عام ٢٠١٢، بما في ذلك مجموعة واسعة من المسائل، كالمناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ ومؤتمر الشرق الأوسط المزمع عقده في عام ٢٠١٢ على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠؛ وتدابير بناء الثقة المتصلة بأمن الفضاء الإلكتروني؛ ومؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٢؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ والتأمل في أعمال المجلس الاستشاري بشأن مسائل نزع السلاح.

٤٢ - وشملت المواضيع المحددة التي جرى اقتراحها ما يلي: (أ) مناقشات متابعة لمسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح؛ (ب) استعراض عملية معاهدة تجارة الأسلحة؛ و (ج) سبل تحسين عمل المجلس الاستشاري.

المرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

أولغا بييسير[أ] (الرئيسة)

إدارة الدراسات الدولية

المعهد التكنولوجي المستقل للمكسيك

مدينة المكسيك

نوبوياسو آبي[أ]

مدير مركز الترويج لنزع السلاح وعدم الانتشار

معهد اليابان للشؤون الدولية

طوكيو

ديوي فورتونا أنور[أ]

مدير برنامج البحوث، مركز حبيبي

أستاذ باحث ونائب رئيس كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

في المعهد الإندونيسي للعلوم

جاكرتا

ديزموند بُوين[أ]

مدير السياسات السابق في وزارة دفاع المملكة المتحدة

لندن

جينيي شنغ[أ]

الممثل الدائم والسفير فوق العادة و مفوض الصين لدى

الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في فيينا

(أ) شارك في دورتي المجلس الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين.

كيت ديويس[ب]

المنسقة المشاركة لمركز نزع السلاح والأمن

التابع لمؤسسة نيوزيلندا للسلام

كرايستشيرش، نيوزيلندا

مونيكا هرتس[أ]

رئيسة الرابطة البرازيلية للعلاقات الدولية

أستاذة في الجامعة الكاثوليكية البابوية في ريو دي جانيرو

البرازيل

توغزان كاسينوفا[ج]

عضو مساعد في برنامج السياسات النووية

صندوق كارنيغي للسلم الدولي

واشنطن العاصمة

سيرغيه م. كوشيليف [أ]

رئيس المديرية الرئيسية للتعاون العسكري الدولي

وزارة دفاع الاتحاد الروسي

موسكو

هـ.م.غ.س. باليهاكارا[أ]

وزير الخارجية السابق لسري لانكا

كولومبو

(ب) شاركت في دورة المجلس الخامسة والخمسين فقط.

(ج) شارك في دورة المجلس السادسة والخمسين فقط.

مارسي برمان رايس[أ]

نائبة الوزير المساعد

مكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال

وزارة خارجية الولايات المتحدة

واشنطن العاصمة

فرانسوا ريفاسو[أ]

نائب رئيس، سفارة فرنسا لدى الولايات المتحدة

واشنطن العاصمة

آدم دانييل روتفلد[أ]

وزير الخارجية السابق

المبعوث الخاص لوزارة الخارجية

وارسو

شيخ سيلا[أ]

سفير متجول

وزارة الخارجية

دكار

كارلو تريزا[أ]

المبعوث الخاص لوزير الخارجية الإيطالي لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار

المديرية العامة للشؤون السياسية المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان

وزارة الخارجية

روما

تيريزا هيتشنس[أ] (عضوة بحكم منصبها)

مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

جنيف